

المصدر: القدس العربي

التاريخ: 15 أغسطس 2001

محام بلجيكي لـ «القدس العربي»: مجزرة صبرا وشاتيلا نقطة سوداء بتاريخ البشرية وسلاحق شارون حتى آخر نفس في حياتي

بروكسل - «القدس العربي»

- من محمد المنذر النمرى:

لا يزال موضوع قضية ضحايا صبرا وشاتيلا - يثير انقسام وسائل الإعلام الغربية والعربية، خاصة أن أهم المساهمين فيها رئيس وزراء - فالسعدوى التي قدمت ضد رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون ومن معه - أمام المحاكم البلجيكية - التي تتمتع بكامل الصلاحيات للاحققة ومطاردة ومحاكمة وسجن أي مجرم حرب مهما كان منصبه ومهما كانت جنسيته وذلك ضمن قانون 16 حزيران (يونيو) 1993 الذي صادق عليه البرلمان ومجلس الشيوخ البلجيكيان تحظى باهتمام المسؤولين والقانونيين.

وحاول شارون تهميش القضية ثم تسييسها لكي يفر من العدالة البلجيكية. وبعد فشل كل المحاولات يعيد شارون تقييم الأمور من جديد ويأخذها بأكثر جدية، وبدأ في الأعداد الحقيقي للدفاع عن نفسه. حتى وأن استمرت وسائل الإعلام الإسرائيلية في هجماتها للنيل من القضاء والحكومة في بروكسل.

فالقضاء البلجيكي بدأ التحقيق «وسيطل مستمرا» كما يقول المحامي م. جوهان الذي رفع القضية. وفي مقابلة مع «القدس العربي» أوضح المحامي البلجيكي بعض النقاط الغامضة بشأن القضية.

وفيما يلي نص المقابلة:
ما الذي دفع محاميا بلجيكيا الى تبني قضية ضحايا صبرا وشاتيلا؟
أولا أريد أن أذكر أنني منذ بدأت دراستي في القانون، كنت أهتم كثيرا بمادة القانون الجنائي الدولي وفي سنة 1995 درست هذه المادة برواندا - حيث كنت جامعا هناك - وكنت من بين الذين قدموا شكوى ضد الجنرال

بينوشيه، كذلك قضية المجزرة الجماعية برواندا وهي أول قضية يتولاها القضاء البلجيكي من هذا النوع وقضية أخرى بمعنية زميلي لوك والن وهو أيضا معني في قضية صبرا وشاتيلا. هذه القضية عندما طرحها علي المحامي اللبثاني شبلي ملاط والذي قام بعمل جبار طيلة سنة حيث جمع اقوال المتضررين من مجزرة صبرا وشاتيلا ولم اتردد ولو لحظة في قبول هذه القضية، انطلاقا من مبدأ معاقبة كل شخص ارتكب جرما أو جرائم في حق الانسانية.

هل بإمكانك اعطائنا فكرة عن حيثيات هذه الدعوى وابعادها؟
كما قلت لك الاستاذ شبلي ملاط بمعنية السيدة روز ماري صايغ قاما بعمل كبير ومفيد طيلة سنة تقريبا واعدتا تقريرا كاملا ومفصلا عن ضحايا صبرا وشاتيلا، هذ المجزرة، كما يعبر عنها احد اصدقائي وهو طبيب زار لبنان مباشرة بعد الاعتداء انها تمثل أكبر نقطة سوداء في تاريخ البشرية، ان ما صرح به شهود عيان، وهم الذين بأسمائهم قدمت الشكوى وعددهم 28، وهم يمثلون سكان المخيم، هو أساس القضية، لجنة كاهان التي تدعي انها حققت في مجازر صبرا وشاتيلا لم تستمع الا لشارون واكتفت بأقواله، ولم تتجرأ اي منظمة دولية على التحقيق في ذلك، ولم يتم الاستماع لأي طرف فيها، وصديقتي كانت شجاعة عندما قرأت ما جاء في ملفات الاستاذ شبلي وقررت رسميا تبني القضية والعمل فيها بكل عزم، وبدأنا في التركيز على استقراء قانون 1993 وصيغته الدولية، هذا القانون الذي جاء ليضع حدا للإمبالاة واللامعقولية لجرمي الحروب والقتل الجماعي الوحشي ويعطي أيضا أكثر ضمانات للسكان البشري - الانسان، حتى وان وافقت عليه هيئة الأمم المتحدة، لكنه أصبح بندا من بنودها. اذا فالقضية تدخل ضمن اطار الشرعية الدولية ولن

ينجو في المستقبل اي شخص ثبت أنه ارتكب أو كان وراء جرائم ضد الانسانية - مهما كانت جنسيته ومهما كان اسمه.

ولكن حسب رأيكم - وكرجل قانون - هل ترون أن من حق الحكومة البلجيكية مراجعة هذا القانون بعد مرور هذه السنين؟

أولا ليس من حق الحكومة البلجيكية مراجعة هذا القانون أو النظر فيه حيث أنه من حق البرلمان - فقط - النظر ومراجعة ذلك اذا اراد الشعب البلجيكي مراجعته. ولا اعتقد ذلك لان هذا القانون هو نتيجة سنوات من النقاش والاستشارات الشعبية الواسعة النطاق كما هو أيضا حصيلة وعي اجتماعي عميق من شعب اصبح يرفض الرعب والقتل والجرم بكل اشكاله وحان الوقت للحد من ذلك ومعاقبة كل من ارتكب يوما جريمة في حق الشعوب الانسانية.

أخيرا ماذا عن حظوظ هذه القضية للقبول لدى محكمة لاهاي الدولية وماذا عن مستقبلها؟

قبل ذلك أريد أن أذكر وكما جاء في الدعوى التي قدمناها (51 صفحة) المراد من هذه القضية هو متابعة ومحاكمة كل من ثبتت ادانته فعليا في مجازر صبرا وشاتيلا وأشير الى ان القائمة طويلة ولا تقتصر على شارون وبعض العسكريين، بل هناك عناصر عديدة من الميليشيات اللبنانية والتي بايعاز كامل من الجيش الاسرائيلي سنة 1982 ارتكبت هذه المجازر في حق أكثر من 2000 بريء. تصورا وبشاعة هذا الجرم.

لن يكون - وبكل اسف شديد - أي أمل لبلوغ هذه القضية مكاتب محكمة لاهاي الدولية بسبب اشتراط معاهدة روما حدوث الجرم بعد تاريخ هذه المعاهدة، لكن القول في النهاية أننا سنمضي في قضيتنا هذه الى آخر نفس تاركين القضاء يأخذ مجراه الطبيعي وأنني متفائل بذلك.